أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية

د/ جهاد أحمد نور الدين عباس[١]
مدرس الاقتصاد- قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

حسام الدين أحمد محمد عبد المنعم[٢]
معيد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

([١]) جهاد أحمد نور الدين عباس، مدرس الاقتصاد، بقسم الاقتصاد والمالية العامة، بكلية التجارة جامعة مدينة السادات، ومنسق شعبة اللغة الانجليزية، ومدير وحدة تكنولوجيا المعلومات بالكلية.
([٢]) حسام الدين أحمد محمد عبد المنعم، معيد بقسم الاقتصاد والمالية العامة، بكلية التجارة جامعة مدينة السادات

مستخلص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية في الفترة من ١٩٩١م، والتي تمثل البداية الفعلية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ووصولاً إلى عام ٢٠١٧م لتشمل –الدراسة- تناول تعويم قيمة الجنيه المصري في عام ٢٠١٦م، والآثار الواقعة على مستوى معيشة الاسرة المصرية نتيجةً لذلك التعويم. تسعى الدراسة إلى تقييم الأثر الواقع على الاسرة المصرية من خلال رصد التغيرات التي طرأت على معدلات التضخم وحجم الانفاق الاستهلاكي لتلك الاسرة كنتيجة مباشرة لتغيرات أسعار الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. توصل الباحث إلى أن هناك أثر سلبي لانخفاض قيمة الجنيه على المستوى العام للأسعار ومتوسط حجم الانفاق الاسري وذلك لارتفاع نسبة الواردات في سلة السلع الاستهلاكية للأفراد بصورة رئيسية؛ مما تسبب في ازدياد معدلات الفقر.

Abstract

This study aims at analyzing the effect of Exchange Rate changes on the Egyptian Household's living standard throughout 1991, which represents the real beginning of the Egyptian economy restructuring programs, to 2017 so as to include Exchange rate floating in 2016 and its' effects on the Egyptian household sector. This study tries to find out to which extent the Exchange Rate changes affect both the inflation rate and household consumption expenditure, as a direct consequence of Egyptian pound exchange rate changes. The study found out that the devaluation has negatively affected the general price level and the average household consumption expenditure, mainly because of increasing imports share among other components of the consumption bundles; which increased poverty rates.

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة

يعتبر سعر الصرف من الركائز الأساسية لمعظم نقاشات الاقتصاد الكلي، وذلك لما له من تأثير هام على الاستقرار الاقتصادي. يعد سعر الصرف عنصراً رئيسياً من العناصر الاقتصادية التي تربط دول العالم بعضها بعضاً، وذلك في ظل العولمة التي نعيشها، حيث يعبر عن طبيعة العلاقات التبادلية فيما بين الاسواق؛ مما يجعله مساهماً كبيراً في انتشار الازمات الاقتصادية العالمية من دولة إلى أخري حول العالم، اذ انه المعيار الفعلي الذي تُقَّوم به نسب المبادلات التجارية الدولية، في حين يقع في قلب تلك التأثيرات - الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات - ما يسببه من تغير في معدلات التضخم، والذي يعرف باسم معدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف (Exchange Rate Pass-Through)ERPT. ويمكن تعريف ERPT على أنه نسبة التغيرات التي تحدث في أسعار واردات دولة ما، نتيجة لحدوث تغير قدره ١% في سعر الصرف بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة.[٣]

يؤثر التغير في سعر الصرف على معظم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، وخاصةً أسعار السلع والخدمات المحلية؛ بناءاً على ذلك يمكننا أن نتساءل: من الذي يتحمل تبعات التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف؟ هل تتحمله الشركات الأجنبية؟، الشركات المحلية؟، ام المستهلكين؟ تحملت الأسرة المصرية العبء الأكبر من التأثيرات الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، والتي تقدر بحوالي ٢٦% - انخفاض في قيمة الجنيه المصري. أثر ذلك الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه سلباً على مستوى متوسط معيشة الأسرة المصرية بمقدار ٧.٤% من مستوى الانفاق. وتركز هذا التأثير بشدة على الأسر الفقيرة أكثر منها المتوسطة والغنية، حيث انتقل التأثير بنسبة كبيرة إلى أسعار المواد الغذائية.[٤]

ترجع البدايات الفعلية لتعويم الجنيه المصري إلى حوالي ثلاث عقود مضت، تحديداً في عام ١٩٨٥، حينما شرعت الحكومة المصرية في بدء تنفيذ خطة إصلاحية شاملة للاقتصاد المصري في أواسط الثمانينات، لكنها لم تستطع الوفاء بمتطلبات تنفيذ هذه الخطة. كما شهدت أوائل التسعينيات (١٩٩١) تزايداً في الضغوط الاقتصادية وعدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بمتطلبات الدين الخارجي؛ مما اضطر الحكومة إلى العودة مرة أخرى إلى الدول الخارجية للتفاوض حول جدولة الديون واجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية بالاقتصاد المصري والالتزام بتعويم مدار لقيمة الجنيه المصري كجزء من تلك الإصلاحات. بعد ذلك شهدت قيمة الجنيه المصري سلسلة من الانخفاضات المتلاحقة، كان أبرزها في عام (٢٠٠٣) ووصولاً إلى التعويم الكامل لسعر الصرف في عام (٢٠١٧).

نالت تغيرات أسعار الصرف اهتماماً بالغاً بين باقي المتغيرات الاقتصادية وذلك نظراً لما لها من تأثيرات ملموسة على حياة الأفراد. تركزت العديد من الدراسات حول تأثير تغيرات أسعار الصرف على المؤشرات الاقتصادية، ومنها مستوى معيشة القطاع العائلي. يحاول هذا البحث اكمال مسيرة تلك الدراسات السابقة بالتطبيق على الحالة المصرية في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٧م.

ثانياً: مشكلة البحث

3 Goldberg, P.K. and M. Knetter. *Goods Prices and Exchange Rates: What Have We Learned?, Journal of Economic Literature*. 1997. *35: 1243–72.*

[4] Kraay, A., *The welfare effects of a large depreciation: the case of Egypt, 2000-05*. The World Bank.2007. P. 4.

يعبر سعر الصرف عن طبيعة العلاقات التبادلية فيما بين الاسواق؛ مما يجعله مساهماً كبيراً في انتشار الازمات الاقتصادية العالمية من دولة إلى أخري حول العالم، اذ انه المعيار الفعلي الذي تُقَّوم به نسب المبادلات التجارية الدولية، في حين يقع في قلب تلك التأثيرات - الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات - ما يسببه من تغير في معدلات التضخم؛ مما يؤدي إلى انتقال جزء كبير من التأثير الناتج عن تغيرات سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار الاستهلاكية المحلية. من هنا تبدأ مشكلة البحث في الظهور، حيث يحاول البحث تتبع التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٧م. وذلك بغرض فحص التأثيرات التي وقعت على مستوى معيشة الأسرة المصرية بسبب تلك التغيرات؛ وبناءاً على ذلك، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

١) ما هي التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري في الفترة من ١٩٩١ – ٢٠١٧؟
٢) ما هي التغيرات التي شهدها مستوي معيشة الأسرة المصرية في نفس الفترة؟
٣) ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على مستوي معيشة الأسرة المصرية (مستوي الدخل، مستوي الأسعار)؟

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الي قياس التأثير الواقع على مستوى معيشة الأسرة المصرية في الفترة من ١٩٩١-٢٠١٧ جراء التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري، ويمكن حصر اهداف الدراسة في النقاط التالية:

١) التعرف على نسبة التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري في الفترة من ١٩٩١م – ٢٠١٧م.
٢) التعرف على نسبة التغيرات في مستوي رفاهية الأسرة المصرية في نفس الفترة.
٣) تحديد مدي تأثير تغيرات سعر الصرف على مستوي رفاهية الأسرة المصرية.
٤) تحديد مدي تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار النسبية للصادرات والواردات.

رابعاً: فروض البحث

١) يوجد تأثير معنوي لتغيرات سعر الصرف على مستوي معيشة الأسرة المصرية.
وينقسم هذا الفرض الي الفروض الفرعية التالية:
أ- يوجد تأثير معنوي لتغيرات سعر الصرف على مستوي الدخل الحقيقي للأسرة المصرية.
ب- يوجد تأثير معنوي لتغيرات سعر الصرف على مستوي الأسعار.
٢) تؤثر تغيرات أسعار الصرف على الأسعار النسبية للصادرات والواردات.

خامساً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة تغيرات أسعار الصرف، بالفحص والتدقيق، من عدة زوايا، منها تأثير تلك التغيرات على حجم الناتج الكلي، ومعدل التضخم ومستوى معيشة الافراد، والعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، إلى جانب حجم الاستثمار وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. أيضاً إلى جانب تناول التأثير المحتمل لتغيرات أسعار الصرف تناولت بعض الدراسات المقارنة بين اللجوء إلى تعويم أسعار الصرف او الاستقرار على معدل ثابت لها. وفيما يلي نستعرض بعضاً من تلك الدراسات.

١- قامت دراسة (Rhee, et al, 2017) باستخدام نموذج صغير للاقتصاد المفتوح مع معدلات بطالة متغيرة لتحليل أثر مرونة الأجور على مستوى المعيشة في ظل الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف،

وخلصت الدراسة إلى: أولاً: تحت أياً من أنظمة سعر الصرف؛ إذا كان تأثير مرونة الأجور على تغيرات حجم الناتج ضعيفاً؛ فإنه يقلل من الضرر الواقع على مستوى المعيشة، ثانياً: مع وجود تغيرات في حجم الأجور الحقيقية؛ فأي محاولة لتسوية تغيرات أسعار الصرف تزيد من احتمالية انخفاض مستوى المعيشة.

٢- وسعت دراسة (Aizenman, et al, 2017) إلى تحليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على دور المؤسسات ومؤشرات الاقتصاد الكلي في تكوين ردود أفعال الدول تجاه الازمات. بينت نتائج الدراسة أن علاقة مستوى النمو، وتذبذب النمو، والأزمات، والمؤسسات، ومؤشرات الاقتصاد الكلي تغيرت جميعها بدرجة كبيرة بعد الأزمة، حيث أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي عبر الدول المختلفة أصبح معتمداً أكثر على عوامل خارجية كمعدل النمو العالمي، وأسعار البترول العالمية، ومعدل التغيرات المالية العالمية. كما ثبت أيضاً أنه مع ثبات سعر الصرف، في ظل الازمات المالية العالمية؛ يزيد معدل النمو الاقتصادي، في حين تساعد تغيرات أسعار الصرف على تقليل التغيرات في النمو الاقتصادي.

٣- كما استهدفت دراسة (Faryna, 2016) استخدام نموذج VAR الثنائي لتقييم معدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف بين دولتي روسيا وأوكرانيا. ووجدت الدراسة أنه مع رفع قيمة العملة الأوكرانية، في حالة النموذج الثنائي، تزيد الأسعار في أوكرانيا. وتأتي تلك النتيجة على عكس ما توصلت إليه الدراسة بتحليل النموذج الفردي، حيث يساهم رفع قيمة العملة الأوكرانية في انخفاض مستوى الأسعار.

٤- واستهدفت ايضاً دراسة (Alagidede, et al, 2016) تحديد أسباب وتأثيرات تغيرات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في غانا. وبينت النتائج أنه أولاً: توالي التغيرات في أسعار الصرف ينتج عواقب خطيرة على المدى القصير حيث يضطر الأفراد إلى تعديل استهلاكهم واستثماراتهم، ثانياً: نحو ثلاثة أرباع الصدمات التي تحدث لسعر الصرف هي ذاتية بالأساس، بينما يحدث الربع الأخير بسبب عوامل مختلفة كالإنفاق الحكومي وحجم العرض النقدي وصدمات الإنتاج.

٥- كما طورت أيضاً دراسة (Wang, et al, 2016) نموذج الاقتصاد المفتوح للسياسة المالية الأمثل ليتضمن مسارات غير متماثلة لمعدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف، مع التركيز على تأثير عدم مرونة الأسعار أثناء تحولات السياسة النقدية، إلى جانب تحليل الرفاهة. وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة المسار غير المكتمل لمعدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف في دولة ما، مع وجود مسار مكتمل في دولة أجنبية، فإن تأثير الصدمات الإنتاجية في هذه الدولة له تأثيرات معقدة على السياسة النقدية المثلى والتي تعتمد أيضاً على مرونة الطلب على النقود. وأيضاً، في ظل توازن ناش؛ فإن السياسة النقدية للدولة الأجنبية تكون مبنية على معدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف في الدولة الأساسية. وذلك إلى جانب أن المسارات المختلفة لمعدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف تؤدي إلى نتائج غير متماثلة في مستوى المعيشة.

سادساً: منهجية البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس التأثير الواقع على مستوى معيشة الأسرة المصرية إزاء تحركات أسعار الصرف من خلال فحص التغيرات في أسعار المستهلكين وما يتبعه من تغيرات في تكاليف ومستوى المعيشة نتيجة لتغير الحجم الحقيقي للأجور.

يعتمد البحث، لاستنتاج مقدار هذا التأثير، على البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات المصري مثل الأرقام القياسية الشهرية المفصلة لأسعار المستهلكين ومستوى دخولهم.

تمتد **الحدود الزمنية** للبحث لتشمل الفترة من ١٩٩١م، بغرض دراسة الفترة منذ بداية برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، والتي تضمنت تعويم مدار لقيمة الجنيه المصري كجزء من نصوص البرنامج، ووصولا إلى ما بعد التعويم الكامل لقيمة الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ م لدراسة توابع تلك التغيرات.

سابعاً: خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة وتشمل الإطار النظري وثلاثة فصول وخاتمة تحتوي على خلاصة البحث وأهم النتائج والتوصيات وذلك كما يلي:

١- مقدمة: الإطار النظري
٢-الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف
٣- الفصل الثاني: الإطار النظري لمستوى معيشة الافراد
٤-الفصل الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الافراد في مصر
٥- الخاتمة: الخلاصة وأهم النتائج والتوصيات

الفصل الأول
الإطار النظري والتطور التاريخي لأسعار الصرف في مصر

١- مقدمة

تتجلى أهمية سعر الصرف بتزايد حجم التجارة الدولية ومدى تطور أسواق المال حيث يساهم الانفتاح الاقتصادي في توضيح الدور الذي يقوم به سعر الصرف كوسيط للربط بين الأسواق الدولية المختلفة. يمثل سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصادات العالمية، وبذلك يساهم في انتقال الأزمات الاقتصادية من سوق إلى آخر. إلى جانب ذلك، تساهم تغيرات أسعار الصرف، إلى حدٍ كبير، في تشكيل ملامح الاقتصاد لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات النمو والبطالة والتضخم وحجم التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات، فضلاً عن تأثيرها على المستوى المعيشي للأفراد.

يُعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية او العكس.[٥] كما يمكن تعريفه على أنه سعر العملة الأجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية.[٦] أو المعدل الذي يتم على أساسه المبادلة بين عملتين، أي السعر النسبي لقيمة العملتين.[٧] وأيضاً يعرف على أنه سعر عملة ما مقوماً بدلالة عملة أخرى.[٨]

٢- أنواع سعر الصرف

يفرق الاقتصاديون عادةً بين أربعة أنواع مختلفة من أسعار الصرف وهم: سعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

١/٢ سعر الصرف الإسمي

هو عبارة عن السعر النسبي بين عملتين، حيث يمكن أن يمثل سعر العملة المحلية بالنسبة إلى عملة اجنبية.[٩]

ويمكن تقسيم سعر الصرف الإسمي إلى نوعين، وهما سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف الموازي.[١٠]

٢/٢ سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن النسبة بين أسعار السلع المحلية لدولة ما إلى أسعار السلع الأجنبية لدولة أخرى، حيث يعبر هذا التعريف عن القدرة الشرائية للعملتين المحلية والأجنبية.

٣/٢ سعر الصرف الفعلي

عبارة عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من العملات، حيث يعبر عن متوسط عدة أسعار صرف ثنائية مدللاً على مدى تدهور أو تحسن قيمة العملة بالنسبة لسلة من العملات الأجنبية.[١١]

---

[5] حسين، محمد عبد المجيد ومبارك، كوثر، أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار المحلي في مصر، المركز الديمقراطي العربي. ٢٠١٨. ص ٢.

[6] والي، أسماء وشوقي، أميرة وثابت، آية، *الآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية: دراسة حالة بوليفيا بالتطبيق على اقتصاد المصري*، المركز العربي الديمقراطي.٢٠١٧. ص ٨.

[7] Kallianiotis, J., *Exchange Rates and International Financial Economics: History, Theories, and Practices*, Springer, 2013. p. 1.

[8] Krugman, P.R. and Obstfeld, M., and Melitz, MJ . *International economics: Theory & policy*, pearson p.2012. 320.

[9] Blanchard, O. and Johnson, D.R., *Macroeconomics*. Pearson, 2013.p. 382.

[10] الأمين، الباز، *مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين ١٩٦٤ – ٢٠١٥*، مجلة رؤى اقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي – الجزائر، العدد الحادي عشر.٢٠١٦. ص ١١٥.

٤/٢ سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يجمع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي حيث يعبر عن السعر المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، لكنه يخضع للتعديل لإزالة أثر الفروق النسبية في أسعار السلع، في دولتين مختلفتين، لإعطاء مصداقية لدلالته على تنافسية العملة.[١٢]

٣- التصنيفات الحديثة لأسعار الصرف

يمثل انهيار بريتون وودز النهاية الفعلية لسيطرة الذهب على تحديد قيم أسعار الصرف، حيث ظهر بعد ذلك تصنيفات أخرى لأسعار الصرف تبدأ من التثبيت التام لقيمة العملة وتنتهي إلى التعويم الكامل لها، فتتحدد قيمتها بناءاً قوى السوق. فيما بين النموذجين تندرج أشكال أخرى لسعر الصرف، تختلف باختلاف درجة ثباته.

طبقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، يشمل تصنيف ديفاكتو (DE FACTO CLASSIFICATION) لأنظمة سعر الصرف، ثلاث تصنيفات رئيسية وهي الربط التام، الربط المرن، والتعويم.[١٣] تتفرع تلك التصنيفات إلى أشكال مختلفة منها بناءاً على مدى تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للتأثير على قيمة العملة.

١/٣ سعر الصرف الثابت (الربط التام) Hard Peg

يعبر ثبات سعر الصرف عن ربط قيمة العملة المحلية لدولة صغيرة نسبياً بقيمة عملة دولة أخرى. غالباً ما يتم تبني سياسة سعر الصرف الثابت بواسطة الدول التي تكون سياستها النقدية غير مستقرة، حيث يعمل نظام الربط على المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحليةُ في مقابل العملات الأجنبية.[١٤]

٢/٣ الربط المرن Soft Peg

هو عبارة عن ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أجنبية لكن بدون الإلزام الكامل للسياسة النقدية بتعديل عرض النقود للمحافظة على ثبات سعر الصرف،[١٥] مما يعطي مساحة للسلطة النقدية المحلية للتحرك وفقاً لما يحقق مصالحها.

٣/٣ التعويم Floating

يقصد بنظام الصرف العائم هو أن تُحدد قيمة العملة المحلية طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق، حيث لا يكون هنالك أي قيمة محددة مسبقاً لسعر الصرف ويتضمن هذا النظام نوعين من التعويم وهما التعويم المدار والتعويم الحر.

---

11 الأمين، مرجع سبق ذكره ص ١١٦.

12 والي، مرجع سبق ذكره ص ٩.

13 International Monetary Fund, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions* (Washington, October 2017).

14 Burange, L.G. and Ranadive, R.R., *The Evolution of Exchange Rate Regimes: A review*, university of Mumbai – department of Economics. 2011. P. 27.

15 المرجع السابق ص ٢٨.

٤- النظريات المحددة لأسعار الصرف

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية دراسة سعر الصرف عن طريق تحليل تحركاته في الدول المختلفة، للتمكن من التنبؤ بتلك التحركات. بدايةً من نظرية تعادل القوة الشرائية وحتى النظريات الحديثة، مثل نموذج التغير العشوائي، لا تمثل واحدة منهم نموذجاً مثالياً يستطيع تعريف مسار محدد لتلك التغيرات.

١/٤ نظرية ميزان المدفوعات Balance of Payment Approach

تتعامل نظرية ميزان المدفوعات مع سعر الصرف على أنه يمثل سعر سلعة حيث يتم تحديد هذا السعر –سعر الصرف– على أساس قوى العرض والطلب، فحين يتم استيراد سلعة ما فإن ذلك يخلق طلباً على العملة الأجنبية (عملة الدولة التي يتم الاستيراد منها). أيضاً إذا تم التصدير لهذه الدولة فإن ذلك يوفر قدراً من العملة الأجنبية أي انه يخلق عرضا لهذه العملة، عن طريق تساوي العرض لتلك العملة والطلب عليها يتم استنتاج قيمتها بالعملة المحلية.[١٦]

٢/٤ نظرية تعادل القوى الشرائية Purchasing Power Parity - PPP

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية علامة دالة في شرح العلاقة ما بين تناسب مستويات الأسعار المتوقعة لنفس السلعة في بلدين مختلفين وسعر الصرف بين عملتيهما.[١٧] حيث تصف هذه النظرية تحركات سعر الصرف فيما بين العملتين بأنها نتيجة مباشرة لتغيرات مستوي الأسعار في سوقيهما.[١٨] وتقوم نظرية تعادل القوى الشرائية بالأساس على تحقق فرضية قانون السعر الواحد والذي ينص على انه مع غياب أية حواجز او موانع تجارية بين دولتين، كتكاليف النقل والجمارك، تباع السلع المتجانسة بنفس السعر في الدولة المصنعة لها والدول الأخرى.[١٩]

٣/٤ نظرية سوق الأصول Asset Market Approach

تفترض نظرية سوق الأصول وجود فرق مبدأي بين حجم العوائد في السوق المحلي والأجنبي متمثلاً في اختلاف أسعار الفائدة بينهم - أسعار الفائدة المحلية أعلى من الأجنبية. يتيح ذلك الاختلاف فرصة لتحقيق ربح آمن عن طريق الاقتراض بالعملة الأجنبية وإيداعها في البنوك القومية بالعملة المحلية للاستفادة من فرق أسعار الفائدة بين السوقين. وبذلك يمثل زيادة العائد على الاستثمارات في الأصول المحلية عاملاً في جذب المزيد منها؛ مما يزيد الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها في مقابل العملة الأجنبية. للوصول إلى حالة التوازن يجب أن تتساوى قيم العوائد في السوقين.[٢٠]

---

[16] MacDonald, R., *Exchange rate economics: theories and evidence*, Routledge. 2007. P. 9.
[17] Abbasi, J. and Safdar, S. *What Determines the Behavior of Exchange Rate in Pakistan: Monetary Model Analysis?*. International Organization of Scientific Research Journal of Humanities and Social Sciences, 2014. 19(2), pp.27-35.
[18] Krugman، مرجع سبق ذكره ص ٣٨٤
[19] Macdonald، مرجع سبق ذكره ص ٤٠
[20] Krugman، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٣٤ - ٣٣٦

٤/٤ النظرية النقدية Monetary Approach

يرى النموذج النقدي أن سعر الصرف هو مجرد سعر لأصلين لا لعملتين، يخضع لتغيرات العرض والطلب، مما يفسر التذبذبات الزائدة في أسعار الصرف المعومة.[٢١] يعرف النموذج النقدي حالة التوازن من خلال شرطي تعادل القوى الشرائية وأسعار الفائدة، حيث يفترض أن الأصول غير النقدية، سواء كانت محلية أو أجنبية، لها نفس العوائد.[٢٢] لذلك يعتبر النموذج النقدي لتحديد أسعار الصرف امتداداً لنظرية تعادل القوى الشرائية حيث يمثل رابطاً بين قانون تعادل القوى الشرائية وتوازن سوق النقد.[٢٣]

٥/٤ نظرية توازن محفظة الأصول Portfolio Balance Approach

يعتبر هذا النموذج، على عكس النموذج النقدي، أن السندات المحلية والأجنبية لا تمثل بدائل تامة حيث تؤثر بعض العوامل في وجود اختلاف بينهم. تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال، اختلافات الضرائب بين البلدين، حجم السيولة، المناخ السياسي، بالإضافة إلى مخاطر تغيرات أسعار الصرف. بناءاً على ذلك؛ فكما يحمل الأشخاص عدداً من العملات المختلفة لتجنب مخاطر تغيرات أسعار الصرف، فإنهم أيضاُ يحملون أصول غير نقدية متنوعة الجنسيات لتجنب ما قد تفرضه العوامل السابق ذكرها من مخاطر على استثماراتهم. طبقاً لهذا النموذج، يتكون حجم ثروة الأفراد أو حجم طلبهم على الأصول من النقد المحلي والسندات المحلية إلى جانب السندات الأجنبية.[٢٤]

٥- التطور التاريخي لسعر صرف الجنيه المصري في الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٧

وقعت مصر في عام ١٩٩١ على اتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع كلاً من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (WB). ونتيجة لتلك الاتفاقية، شهدت أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية العديد من التغيرات، والتي تمثل في غالبيتها انخفاضاً لقيمة الجنيه. يمكن تقسيم تلك التغيرات في قيمة الجنيه إلى عدة محطات بحسب الأسباب أو الأحداث التي أدت إلى هذا التغير في المقام الأول، والتي تبدأ، طبقاً لفترة البحث، ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١. يأتي بعد ذلك حادث الأقصر السياحي بالتزامن مع الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا ١٩٩٧، ثم تعويم الجنيه في عام ٢٠٠٣، والأزمة المالية العامية ٢٠٠٨. ويواصل بعدها التغير في قيمة الجنيه على إثر ثورة يناير ٢٠١١، وفي نهاية الأمر التعويم الكلي للجنيه. فيما يلي يتناول الباحث هذه المراحل بالرصد والتحليل للوقوف على أسباب هذه التغيرات ونتائجها من خلا تلخيصها في الجدول التالي.

---

[21] MacDonald،٩٤ مرجع سبق ذكره ص

[22] Floyd, R., *Econometric modeling of exchange rate determinants by market classification: An empirical analysis of Japan and South Korea using the sticky-price monetary theory*, 2016.Proquest No.10242838. P. 41.

[23] Krugman ،٦٨٨ مرجع سبق ذكره ص ص

[24] MacDonald،١٧٨ مرجع سبق ذكره ص

جدول رقم (١) تطورات أسعار الصرف خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠١٧م.

المرحلة	الفترة الزمنية	تطورات سعر الصرف[٢٥]	الأسباب
المرحلة الأولى	١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ - ١٩٩٦	٠,٧ ٢ ٣,٣	– تزايد أعباء الديون الخارجية. – توقيع اتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. – توحيد سعر الصرف.[٢٦]
المرحلة الثانية	١٩٩٧ – ٢٠٠٠ ٢٠٠١ - ٢٠٠٣	٣,٨ ٣,٨٥ – ٤,١٥	-الازمة المالية لجنوب شرق آسيا. -حادث مقتل السياح بالأقصر.[٢٧] -وضع قيود على توفير العملات الأجنبية للاستيراد نتيجة لظهور عجز في الاحتياطي من النقد الأجنبي. -تخفيض قيمة العملة رسمياً لتصل الى ٣,٨٥ جنيهاً لكل دولار. -ظهور السوق السوداء لتجار العملات الأجنبية.[٢٨] -احداث ١١ سبتمبر والتي أدت إلى تباطؤ حركة التجارة العالمية ونقص الإيرادات من العملات الأجنبية. -تعويم سعر صرف الجنيه المصري.[٢٩]
المرحلة الثالثة	٢٠٠٤ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨	٥,٥ ٦,١٩	-انشاء نظام الانتربنك.[٣٠] -الازمة المالية العالمية وتأثيرها السلبي على معدلات النمو وحركة التجارة الدولية.
المرحلة الرابعة "الأزمة المالية العالمية"	٢٠٠٩ - ٢٠١٠	٥,٥ – ٥,٨	-الاعتماد بصورة كبيرة على تفعيل دور الانتربنك.
المرحلة الخامسة "الثورة"	٢٠١٢/٢٠١١ ٢٠١٤/٢٠١٣ ٢٠١٥	٦,١٣ ٦,٨٨ – ٧,٢ ٧,٦١	-قيام ثورة ٢٥ يناير؛ مما أدى الى زعزعة الثقة في السوق المصري وتدفق حجم كبير من رؤوس الأموال الى الخارج. -طرح عطاءات دورية من النقد الأجنبي للبنوك. -ترشيد استخدامات الاحتياطي من النقد الأجنبي. -فرض حد اقصى على قيمة الايداعات الدولارية.
المرحلة السادسة "التعويم"	٢٠١٦ ٢٠١٧	٨,٢٥ ١٧,٩٥	-تخفيض قيمة الجنيه المصري بمقدار ١٢,٧%. -تعويم سعر صرف الجنيه بصورة تامة.

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري.

---

[25] البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي*. القاهرة.

[26] توني، محمود. *الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، افريقيا بين التحول الديموقراطي والتكيف الهيكلي*، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة. ٢٠٠٥. ص ٨.

[27] كيطان، حسين. *الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية في دول عربية مختارة*، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠١٢. ص ١٤.

[28] المرجع السابق ص ٤.

[29] الباجوري، خالد. *تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري*، اتحاد الغرف العربية. ٢٠١٦. ص ١٦.

[30] المرجع السابق.

الفصل الثاني
الإطار النظري لمستوى المعيشة وتغيرات مستوى معيشة الافراد في مصر

١- مقدمة

يعتبر الفقر من أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي، ويعد أحد أسبابها الرئيسية هو اللامساواة في توزيع الدخول؛ الأمر الذي نتج عنه تفاوت هائل بين طبقات المجتمع. يركز المبحث الحالي على دراسة قضية تفاوت المستوى المعيشي للأفراد طبقاً للأدبيات الاقتصادية السابقة. حيث عرفت تلك الأدبيات مستوى المعيشة على إنه مستوى الرفاهية التي يتحصَّل عليها الأفراد فيما يتعلق بكم وجودة السلع والخدمات التي يستطيعون تملكها.[٣١] ويمكن تعريفه أيضاً بكمية وجودة السلع والخدمات المتاحة للأشخاص.[٣٢] كما يمكن تعريفه على أنه مدى تحصل الأفراد على السلع والخدمات، فكلما زاد ذلك المدى؛ ارتفع معه مستوى معيشتهم.[٣٣] كما يُشار إليه بمستوى الرفاهية الاجتماعية المحققة لدى الأفراد نتيجة لتوزيع الاستهلاك بينهم.[٣٤]

٢- الفرق بين مفهوم مستوى المعيشة والفقر

يشير مصطلح الفقر بمعناه الواسع إلى عدم قدرة دخل الفرد على الوفاء باحتياجاته الأساسية من السلع والخدمات. يعتمد مفهوم الفقر على منهجيين رئيسيين وهما الفقر النسبي والفقر المطلق بالإضافة إلى الفقر المدقع والذي يرتبط بالدول النامية بصورة خاصة.[٣٥]

١/٢ الفقر المدقع: هو الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية اللازمة لتبقيه حياً، ويشير بذلك إلى خط الفقر الغذائي.[٣٦]

٢/٢ الفقر المطلق: يعرف الفقر المطلق على أنه المستوى الأدنى من مستويات المعيشة أو حد الكفاف، حيث يشير إلى توافر الحاجات الأساسية من السلع الغذائية والسلع والخدمات غير الغذائية التي تضمن بقاء الفرد حياً وقادراً على المساهمة في النشاط الاقتصادي.[٣٧]

٣/٢ الفقر النسبي: يعتمد الفقر النسبي في تعريفه على المقارنة بين حجم الدخول المتاحة للأفراد في الطبقات الاجتماعية المختلفة، من خلال تقديرات توزيع الدخول، حيث يقيس الفقر النسبي اختلاف الدخل الشخصي عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ولذلك يختلف خط الفقر النسبي من بلدٍ إلى آخر طبقاً لاختلاف حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب المدفوعات التحويلية والعينية للحكومة.[٣٨]

---

[31] Cvrlje, D., & Ćorić, T. *Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia*. 2010. *EFZG working paper series*, (02). p. 4.

[32] Curcio, C. *A New Economic Measure of the Standard of Living Ranking US Metropolitan Areas*. *Duquesne: Duquesne University*. 2005. p. 2.

[33] Haughton, J., & Khandker, S. R. *Handbook on poverty+ inequality*. World Bank Publications. 2009. p. 2.

[34] Jorgenson, D. W., & Slesnick, D. T. Measuring social welfare in the US national accounts. In *Measuring Economic Sustainability and Progress* (pp. 43-88). University of Chicago Press. 2014. P. 43.

[35] البحطيطي، عبد الرحيم. *دراسة تحليلية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على دالة الرفاهية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مدينة جدة-المملكة العربية السعودية*. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. ٢٠١٢. ص. ٨.

[36] Todaro, M. P., & Smith, S. C. *Economic Development* 11. *Addison-Wesley, Pearson, ISBN, 10*. 2011. P. 60.

[37] البحطيطي. مرجع سبق ذكره ص. ١٠.

[38] Brux, J. M. *Economic issues and policy*. Cengage Learning. 2015. p. 134.

من خلال ما سبق من تعريف الفقر يتبين الاختلاف بين مفهوم الفقر ومستوى المعيشة حيث يرتبط الفقر بمعدلات النمو الاقتصادي وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بينما يرتبط مستوى المعيشة بمدى عدالة توزيع الناتج القومي على افراد المجتمع حيث يساهم ذلك في خلق مستويات مختلفة من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد.

٣- محددات مستوى المعيشة

يختلف مستوى معيشة الأفراد من بلدٍ لآخر طبقاً للعديد من المتغيرات الاقتصادية والبيئية وعليه تنقسم العوامل المؤثرة في مستوى المعيشة إلى محددات دولية ومحددات قومية ومحددات فردية أو شخصية.

١/٣ المحددات الدولية

تتباين الأنشطة والسياسات الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر مما يسبب تفاوت حجم الناتج لكل دولة وبالتالي اختلاف مستوى معيشة الأفراد في كل واحدة عن الأخرى بحسب اختلاف تلك السياسات والأنشطة.[٣٩]

١/١/٣ التوزيع الدولي للعمل (طبيعة النشاط الاقتصادي): تختص كل دولة بصناعة أو بعض الصناعات المعينة التي تختلف فيما بينها في مقدار العائد، حيث تكون بعضها أكثر إنتاجية ودخلاً من البعض الآخر مما يسمح بتفاوت حجم الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه لهذه الدول وبالتالي تفاوت مستويات المعيشة بين أفراد هذه الدول.

٢/١/٣ التوجه العالمي للبرامج الاقتصادية: يعد صندوق النقد الدولي (IMF) من أبرز المؤثرين على السياسة الاقتصادية العالمية من خلال برامج التقشف المالي، تحرير التجارة، وتعويم سعر الصرف، والتي تسببت بصورة كبيرة في تفاوت هائل في مستويات المعيشة على المستوى الدولي حيث خلَّفت سياسات صندوق النقد زيادة كبيرة في أعداد الفقراء.

٢/٣ المحددات القومية

ترجع المحددات القومية إلى الظروف الاقتصادية الداخلية لكل بلدٍ على حدى حيث تتميز بعض الدول عن غيرها بامتلاك حجم كبير من الثروات الطبيعية إلى جانب بعض السياسات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة عن البلدان الأخرى كمعدل النمو السكاني، السياسات المالية والنقدية، معدلات التضخم، واللامساواة.[٤٠]

٣/٣ المحددات الفردية

تتمثل المحددات الفردية في الظروف والمتغيرات الخاصة بكل شخص ومنها حجم الدخل الفردي، المستوى التعليمي، محل الإقامة (حضر - ريف)، ودور المرأة في الأسرة.[٤١]

٤- قياس مستوى المعيشة

يتحدد مستوي المعيشة بالأساس بناءاً على مدى رضاء الفرد عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الخاص به، وذلك تحديداً حيث تكمن صعوبة القياس لمستواه المعيشي نظراً لاستحالة التقدير الكمي للمنفعة

39 مزارشي، مرجع سبق ذكره ص ٦٧
40 مزارشي، مرجع سبق ذكره ص ٦٨
41 مزارشي، مرجع سبق ذكره ص ٦٩-٧٠.

التي يتحصل عليها كل فرد من نفس السلعة، إلى جانب اختلاف تلك المنفعة من فرد لأخر. لكن على الأقل يمكن الجزم بوجود مستوى أدنى من الحاجات المادية اللازمة للبقاء حياً، وبمجرد أن يصل الفرد إلى ذلك المستوى لا يمكن الافتراض بأن فرداً ينال أكثر من الآخر منفعةً لاستهلاكه نفس السلعة.[٤٢] على الرغم من ذلك، يوجد طريقتين للقياس التقريبي لمستوى المعيشة، أولهما القياسات المباشرة مثل استخدام مؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك. وثانيهما القياسات غير المباشرة أو الوسيطة مثل استخدام مؤشر عن ثروة الأفراد بصورة عامة يتكون من معلومات عن امتلاك الأفراد للسلع المهمة وصفات مسكنهم، وفيما يلي توضيحا لكلاهما.

١/٤ القياسات المباشرة للمستوى المعيشي

يعتبر الدخل والاستهلاك من أكثر القياسات المباشرة لمستوى المعيشة حيث يعبر الدخل عن حجم النقود التي يتحصل عليها الأفراد نظير أنشطتهم الإنتاجية أو التحويلات النقدية لهم، والتي تمثل قدرتهم الشرائية. أما عن الاستهلاك فهو يعبر عن الموارد التي تم استخدامها فعلياً من قبل الافراد.

بالنظر إلى بيانات الانفاق للقطاع العائلي يمكننا التحصُّل على معظم المعلومات الخاصة باستهلاك الأسرة، إلا أن هناك فرق بين الاستهلاك والانفاق يتمثل في: أولاً: تستثني بيانات الانفاق الاستهلاك للموارد من السلع والخدمات التي ليس لها قيمة سوقية والتي تمثل جزءاً كبيراً من حجم الاستهلاك العائلي خاصة في الدول النامية. ثانياً: يعبر الانفاق عن شراء السلع والخدمات لكنه لا يعني استهلاكها مباشرة، وبذلك لا يعطي اعتباراً للفرق بين السلع الاستهلاكية، التي تستخدم بصورة آنية والسلع المعمرة التي يمتد استهلاكها لفترات طويلة.[٤٣] يعني ذلك أن الاستهلاك يهتم بالمنفعة المتحصل عليها نتيجة استخدام السلعة، في حين يعني الانفاق بالقيمة المادية الناتجة عن شراء نفس السلعة.

على الجانب الآخر، يختلف حجم الدخل عن حجم الاستهلاك من عدة نواحي **أولها:** أن مجمل الدخل لا يمكن أن يمثل بالاستهلاك حيث ينقسم الدخل الشخصي إلى استهلاك وادخار إلى جانب الضريبة على الدخل. إلى جانب ذلك يمكن أن يمول الاستهلاك عن طريق الاقتراض في الأجل القصير. **ثانياً:** يستثنى من الدخل المعلن الأنشطة الإنتاجية للقطاع العائلي والتي تمول جزءاً من الاستهلاك.[٤٤]

٢/٤ القياسات غير المباشرة "مؤشر الثروة (Wealth index) كمدخل لقياس مستوى المعيشة"

بالنظر إلى صعوبة تجميع البيانات الخاصة بالدخل والاستهلاك الفردي؛ يستخدم الباحثين بيانات أخرى عن حجم الأصول التي يمتلكها الأفراد، والخدمات المتوفرة لهم للدلالة على مستوى المعيشة. على الرغم من أن هذه المنهجية تمثل طريقاً غير مباشر للاستدلال على مستوى المعيشة، إلا أنها تساعد كثيراً في تخطي أزمة عدم توافر البيانات الخاصة بالدخل والانفاق الحقيقي. يتم جمع تلك البيانات عن طريق الاستقصاءات أو المقابلات الشخصية التي تتساءل عن بنود إنفاق القطاع العائلي وتتضمن الاستفسار عن بعض المتغيرات كعدد أفراد الاسرة، حالة المسكن، مدى توافر الخدمات الصحية، وامتلاك السلع المعمرة.[٤٥]

---

[42] Vach, D. *Measuring living standards with income and expenditures in the Czech Republic: how much does treatment of housing costs matter?.* Charles University in Prague, Institute of Economic Studies. 2013. P. 5.

[43] O'Donnell, O., Van Doorslaer, E., Wagstaff, A., & Lindelow, M. (2016*). Analyzing health equity using household survey data*. 2007. *Washington, DC: The World Bank*. p. 69.

[44] المرجع السابق

[45] O'Donnell, مرجع سبق ذكره ص. ٧١

٥- تطورات مستوى المعيشة في مصر

تناول الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (CAPMAS) مستوى معيشة الأفراد بالرصد والتحليل من خلال اثني عشر بحثاً، على مدار ما يقرب من سبعين عاماً. بدأت سلسلة أبحاث الجهاز ببحث تجريبي عام ١٩٥٥، والذي نُفذَ على نطاق أكبر ليشمل محافظات الجمهورية كاملةً عام ١٩٥٨، وكان يسمى حينذاك ببحث ميزانية الأسرة، وبعدها سمي ببحث الدخل والإنفاق في عام ١٩٩٠. أصدر الجهاز ثمانية أعداد من بحث الدخل والإنفاق بعد عام ١٩٩٠، انتهت بإصدارة سبتمبر ٢٠١٦. فيما يلي يتناول الباحث رصد وتحليل التغيرات التي طرأت على مستوى معيشة الأسرة المصرية، بحسب محل الإقامة (حضر-ريف)، من خلال بيانات الإنفاق العائلي الواردة بالإصدارات الثمانية على التوالي.

١/٥ بحث الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٠/١٩٩١

على مدار اثني عشر شهراً بحث الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حجم الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة ل ١٥٠٠٠ أسرة على مستوى الجمهورية، بواقع ١٢٥٠ أسرة شهرياً. تم سحب عينات بحجم ٣٠ أسرة من ٥٠٠ منطقة مختلفة، وزعت بنسب ٦٠% للحضر و٤٠% للريف.[٤٦] قُدر متوسط حجم الإنفاق العائلي للأسرة الواحدة في الحضر بحوالي ٥٦٨٤.٧ جنيهاً. أما عن متوسط الإنفاق العائلي لنفس الأسرة في الريف فقد بلغ ٤٧٤١.١٦ جنيهاً. وبذلك بلغ متوسط إنفاق الأسرة الواحدة على مستوى الجمهورية ككل حوالي ٥٢١٢.٩٣ جنيهاً. اما عن الأرقام القياسية لعام ١٩٩١، فقد ارتفعت كنسبة متوسطة بين الحضر والريف بمقدار ١٦.٨% عن السنة السابقة، حيث بلغت ١٧٩ للحضر و١٨١.٥ للريف مقومةً بأسعار ١٩٨٧/١٩٨٦ كسنة أساس.

٢/٥ بحث الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٦/١٩٩٥

رصد الجهاز حجم الإنفاق والدخل العائلي في بحث ٩٦/٩٥ من خلال نفس الحجم لعينة البحث السابق تقريباً، حيث بحث عينة تبلغ ١٥٠٩٠ أسرة مصرية من خلال زيارات شهرية لعدد ١٢٦٠ أسرة للشهر الواحد. وزعت العينات على ٥٠٣ منطقة. بلغ عدد الأسر المبحوثة في الحضر ٦٨١٠ أسرة بنسبة ٤٥.١% من العينة، و٨٢٨٠ أسرة في الريف بنسبة ٥٤.٩% من حجم العينة. ارتفع متوسط حجم الإنفاق العائلي المقدر في هذا الإصدار ليصل إلى ٧٨٢٨.٥٣ جنيهاً للأسرة الواحدة في الحضر، و٥٧١١.٨٥ للأسرة الريفية، ليبلغ متوسط الزيادة في حجم الانفاق العائلي ١٥٦٠ جنيهاً بالتقريب عن عام ١٩٩١. يرجع ذلك الارتفاع في متوسط حجم الانفاق العائلي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بصورة كبيرة. ارتفع الرقم القياسي ١٧٩ لعام ١٩٩١ ليصل إلى ٣١٩.٩ في عام ١٩٩٥ بمتوسط ٧٥% زيادة في الرقم القياسي للبنود الرئيسية من السلع والخدمات.[٤٧] انعكس ذلك الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة متوسط حجم الانفاق الأسري بمقدار ١٥٠٠ جنيهاً تقريباً للأسرة الواحدة، حيث تركز هذا التغير في حجم الانفاق الاستهلاكي بصورة خاصة على الزيادة في تكاليف الأطعمة والأغذية، والتي ارتفعت تكاليفها في المتوسط بمقدار ٦٠٠ جنيهاً للأسرة الواحدة عن عام ١٩٩١، لتستحوذ على ما يقارب ٤٠% من حجم الزيادة في متوسط الانفاق الأسري ككل. إلى جانب ذلك ارتفع نصيب بند الملابس والأقمشة وأغطية القدم من حجم الانفاق العائلي بمتوسط ٢٠٠ جنيهاً للأسرة الواحدة، ليستحوذ على نسبة ١٣% من الزيادة في حجم الانفاق العائلي لعام ١٩٩٥.

---

[46] تم تجميع بيانات الانفاق العائلي من إصدارات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في الفترة ١٩٩١-٢٠١٦

[47] تم تجميع بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين من إصدارات الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦

٣/٥ بحث الدخل والانفاق لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠

ارتفع حجم العينة المبحوثة في هذا البحث ليصل إلى ٤٨٠٠٠ أسرة على مستوى الجمهورية، وشملت ٢٨٨٠٠، ١٩٢٠٠ أسرة لكلاً الحضر والريف على التوالي بواقع ٦٠% للحضر، و٤٠% للريف من حجم الأسر المبحوثة، حيث تم بحث ٨٠ أسرة من ٦٠٠ موقع مختلف. توصل بحث ١٩٩٩ إلى أن متوسط حجم النفاق العائلي للأسرة الواحدة في الحضر يبلغ ١١٩٢١.٨٦ جنيهاً للأسرة الواحدة، و٧٥٦٤.٤٧ جنيهاً للأسرة الواحدة في الريف، ليصل متوسط حجم الانفاق العائلي بين الحضر والريف إلى حوالي ٩٧٠٠ جنيهاً. يمثل حجم الانفاق العائلي لعام ١٩٩٩ زيادةً عما ورد في بحث الدخل والانفاق لعام ١٩٩٥ بما يقارب ٣٠٠٠ جنيهاً للأسرة الواحدة. استحوذ بندي المسكن ومستلزماته إلى جانب الطعام على نصف الزيادة في حجم الانفاق العائلي تقريباً، حيث مثلت الزيادة في متوسط حجم الانفاق على هذين البندين نسبة تصل إلى ٤٩% من الزيادة الكلية في متوسط حجم الانفاق العائلي، بواقع زيادة ٧٢٥ جنيهاً لمتوسط حجم الانفاق العائلي على المسكن ومستلزماته، و٧٦١ جنيهاً لمتوسط حجم الانفاق العائلي على الأطعمة والمشروبات. إلى جانب ذلك استحوذت بنود الأقمشة وأغطية القدم، والنقل والمواصلات، والتعليم على حوالي ٢٥% من حجم الزيادة في متوسط الانفاق العائلي لعام ١٩٩٩. يمثل هذا الارتفاع في متوسط حجم الانفاق العائلي بصورة رئيسية انعكاساً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. تشير بيانات الرقم القياسي العام والأرقام القياسية لأسعار البنود الرئيسية من السلع والخدمات إلى أن مقدار الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ وصلت إلى ما يقرب ٧١%%، حيث ارتفع الرقم القياسي العام من ٧٧.٩ لعام ١٩٩٥ وإلى ١٣٥.٥ لعام ١٩٩٩ (سنة الأساس ١٩٩٩/٢٠٠٠).

٤/٥ بحث الدخل والانفاق ٢٠٠٤/٢٠٠٥

باستخدام نفس عينة البحث السابق مع توزيع مختلف قليلاً، بحيث بلغ نصيب الحضر من العينة ٤٦.٤% والريف ٥٣.٦%، وسحب ٨٠ أسرة من ١٢٠٠٠ موقع للبحث، توصل الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن متوسط حجم الانفاق العائلي للأسرة الواحدة في الحضر ارتفع إلى ١٣٦٠١ جنيهاً، وفي الريف وصل إلى ٩١٦١.١ جنيهاً، ومتوسط جملة الجمهورية ١١٢٣٤.٧ جنيهاً. ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٣.٩% مقارنة بعام ٢٠٠٠، حيث بلغ الرقم القياسي ١٣٥.٥ و١٠١.٢ لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٠ على التوالي لسنة الأساس ١٩٩٩/٢٠٠٠. تركز أكثر من ٥٥% من حجم الزيادة الكلية للإنفاق العائلي في زيادة تكلفة بند الطعام والشراب، حيث ارتفعت تكلفة هذا البند بمقدار ٨٨٥ جنيهاً للأسرة الواحدة. إلى جانب بند الطعام ارتفع أيضاً حجم الانفاق على بند المسكن ومستلزماته بمقدار حوالي ٤٠٠ جنيهاً، أي ما يزيد عن ربع الزيادة في حجم الانفاق الكلي للأسرة.

٥/٥ بحث الدخل والانفاق ٢٠٠٨/٢٠٠٩

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء بفحص نفس حجم عينة البحث السابق تقريباً، وذلك للحصول على تقديرات ذات مستوى دقة متماثل. تم سحب العينة من ٢٥٢٦ موقع. وزعت بواقع ١١٧٣ أسرة في مناطق ريفية، و١٣٥٣ أسرة في المناطق الحضرية. بلغ متوسط حجم الانفاق الاستهلاكي للأسرة الواحدة ٢٠٦٧٥.٤ جنيهاً في الحضر، و١٥٠١٣.٩ جنيهاً في الريف، و١٧٥٨٥.٢ جنيهاً لجملة الجمهورية. تشير هذه الأرقام إلى زيادة متوسط حجم الانفاق الاستهلاكي للأسرة الواحدة بمقدار ٦٣٥٠.٥ جنيهاً على مستوى الجمهورية. توزعت هذه الزيادة على بنود الانفاق الرئيسية بصورة رئيسية على بند الطعام والذي ارتفعت تكاليفه ٢٧٠٠ جنيهاً، وبند المسكن ومستلزماته بقيمة ١٣٠٠ جنيهاً بالتقريب، وبند الخدمات والرعاية الصحية بحوالي ٧٠٠ جنيهاً. بحسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٥، زاد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ليصل إلى ٨٤.٦ للحضر، و٨٥.٥ للريف مقارنة بقيم ٥٧.٩ للحضر، و٥٧.٦ للريف خلال عام ٢٠٠٤ بناءاً على أسعار عام ٢٠١٠ كسنة أساس.

٦/٥ بحث الدخل والانفاق ٢٠١٠/٢٠١١

خلال هذا البحث، تم تقليص حجم العينة المبحوثة إلى ٢٦٥٠٠ أسرة، منهم ١٦٥٠٠ أسرة جديدة و١٠,٠٠٠ أسرة عينة تتبعية من البحث السابق بغرض متابعة التطورات التي أصابت مستوى معيشة تلك الأسر. تم سحب العينات من ١٠٠٠ موقع مختلف على مستوى الجمهورية. تشير النتائج النهائية للبحث إلى أن متوسط حجم التكاليف للأسرة الواحدة بلغ ٢٦٦٦.٢ جنيهاً في الريف، و١٨٦٣٦ جنيهاً في الحضر، و٢٢٢٥٤.٧ جنيهاً لجملة الجمهورية. زاد متوسط حجم الانفاق العائلي للأسرة الواحدة خلال هذا البحث بمقدار ٤٦٦٩.٥ جنيهاً، حيث زاد متوسط حجم الانفاق على المسكن ومستلزماته بمقدار ٩٠٠ جنيهاً، والرعاية الصحية بمقدار ٧٠٠ جنيهاً، والنقل والمواصلات بمقدار ٤٠٠ جنيهاً، وبند الطعام بمقدار ١٢٠٠ جنيهاً بالتقريب. ترجع هذه الزيادات إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والذي بلغ ١١٥.٧ للحضر، و١١٧.٢ للريف خلال عام ٢٠١١ مقارنةً ب ٩٤.٦ و٩٥.١ للحضر والريف على التوالي خلال عام ٢٠٠٩، مقوماً بأسعار عام ٢٠١٠.

٧/٥ بحث الدخل والانفاق ٢٠١٢/٢٠١٣

توصل بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن متوسط حجم الانفاق العائلي للأسرة الواحدة بلغ ٣٠٠٧٤ جنيهاً في الحضر، و٢٢٩٩٩.٤ جنيهاً في الريف، و٢٦١٦١.٨ جنيهاً لجملة الجمهورية، لتصل حجم الزيادة في متوسط حجم الانفاق العائلي للأسرة المصرية إلى ٣٩٠٧.١ جنيهاً. من خلال فحص حجم الانفاق على البنود الرئيسية للبحث ل ٢٤٨٦٣ أسرة، منهم ١٦٠٩٤ أسرة جديدة و٨٧٦٩ أسرة من البحثين السابقين كعينة تتبعية. تم توزيع العينة على الحضر والريف بنسبة ٤٥.٤% للحضر و٥٤.٦% للريف. من خلال البيانات الخاصة بالأرقام القياسية لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ نجد أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفع بمقدار ٣٠.٥ للحضر، و٣٤.٨ للريف، حيث وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٣٥.٦، و١٤٠.٥ للحضر والريف على التوالي بناءاً على أسعار ٢٠١٠ كسنة أساس. تشير بيانات الانفاق العائلي لبحث الدخل والانفاق إلى أن الزيادة في متوسط حجم الانفاق العائلي تركزت بصورة أساسية في كلاً من بنود الطعام، والمسكن، والرعاية الصحية حيث بلغ نصيب هذه البنود من زيادة متوسط حجم الانفاق العائلي على مستوى الجمهورية ما يقدر بنسبة ٦٣%.

٨/٥ بحث الدخل والانفاق ٢٠١٥

فحص بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٥ عينة مقدارها ٢٥,٠٠٠ أسرة على مستوى الجمهورية. تم توزيع العينة على الحضر والريف بنسب ٤٥% و٥٥% لكلاً منهما على التوالي. أظهرت النتائج النهائية للبحث أن متوسط حجم النفاق العائلي للأسرة الواحدة في الحضر يبلغ ٤٢٥١٨.٧ جنيهاً، و٣١٨١٢.٧ جنيهاً في الريف، و٣٦٧٠٩.٨ جنيهاً لجملة الجمهورية، ليعبر عن ارتفاع قدره ١٠٥٤٨ جنيهاً في حجم الانفاق الاجمالي للأسرة المصرية. ظهرت هذه الزيادة بصورة رئيسية في ارتفاع حجم الانفاق لبند الطعام والذي استحوذ على ما يقارب ٣٠٠٠ جنيهاً من حجم الزيادة في الانفاق، وبند المسكن الذي زاد بحوالي ٢٠٠٠ جنيهاً، وزيادة بند الرعاية الصحية بمقدار ١٢٠٠ جنيهاً بالتقريب، بالإضافة إلى زيادة حجم الانفاق على بند النقل والمواصلات بما يزيد عن ١٠٠٠ جنيه. تأتي هذه التغيرات في متوسط حجم الانفاق العائلي لتعكس ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، حيث ارتفع من ١٣٥.٦ و١٤٠.٥ للحضر والريف على التوالي، خلال عام ٢٠١٣ ليصل إلى ١٦٤.٨ و١٧١.٧ للحضر والريف على التوالي، خلال عام ٢٠١٥ بناءاً على أسعار عام ٢٠١٠ كسنة أساس.

الفصل الثالث

أثر تغير أسعار الصرف على مستوى معيشة الافراد في مصر

١ـ مقدمة

شهد النصف الأخير من ثمانينيات القرن الماضي تدهوراً ملحوظاً في المؤشرات الكلية لآداء الاقتصاد المصري، انعكس هذا التدهور من خلال الاختلالات الهيكلية حيث انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وزيادة العجز في كلاً من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة بنسب عجز تصل إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والتي وصلت إلى نسب تتراوح ما بين ٢٠%-٣٠%، وزيادة حجم الدين الخارجي بالإضافة إلى خدمة هذا الدين. وعلى جانب السياسة المالية، فقد أدى استخدام سياسة مالية توسعية خلال هذه الحقبة إلى خلق ضغوطاً أخرى على المستوى العام للأسعار من خلال زيادة الطلب الكلي. أيضاً اتباع سياسة تقييد الواردات أدى بدوره إلى تدهور كفاءة المنتج المحلي حيث حُجبَ عن المنافسة مع نظيره الأجنبي، غير أن تلك السياسة قضت حتى على جاهزية المنتج المحلي للمنافسة داخلياً في حال دخول المنتج الأجنبي.[٤٨]

كل هذا التذبذب في الآداء الاقتصادي بالإضافة إلى المغالاة في تحديد أسعار صرف الجنيه المصري تجاه العملات الأجنبية؛ مهد للجوء إلى صندوق النقد الدولي والاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي كوسيلة لاستعادة استقرار المؤشرات الكلية مرة أخرى.

يتناول هذا المبحث، بالرصد والتحليل، أهم التغيرات التي حدثت في سعر صرف الجنيه المصري منذ عام ١٩٩١ وحتى وقتنا الحالي. واثار تلك التغيرات على مستوى معيشة الافراد في مصر خلال تلك الفترة وذلك من خلال استعراض مؤشرات الانفاق الاستهلاكي والمستوى العام لأسعار المستهلكين.

١ـ العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلكين

المستوى العام للأسعار يعنى الاتجاه العام والغالب للأسعار حيث انه توجد بعض السلع يثبت ثمنها والبعض الاخر ينخفض ثمنه والبعض يرتفع ثمنه ولكن المستوى العام للأسعار هو ذلك الاتجاه الغالب اما بالارتفاع او الانخفاض أو الثبات، ويقاس المستوى العام باستخدام الرقم القياسي للتعرف على الاتجاه العام للأسعار في الدولة وتأثيره على القوة الشرائية للنقود.

ويحسن بنا ان نرصد المستوى العام للأسعار في عدة سنوات سابقة ثم الشهور الاولى للعام المالي ٢٠١٦ /٢٠١٧ التي سبقت تحرير سعر الصرف، وكذلك رصد هذا المستوى بعد تحرير سعر الصرف للوقوف بدقة على تأثير تحرير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار لا سيما وان مصر تستورد جزء كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية من الخارج والتي بالطبع تأثر سعرها بانخفاض سعر صرف الجنيه في مواجهة الدولار والعملات الاجنبية بعد تعويم الجنيه وترك تحديد سعره للعرض والطلب.

ويمكننا التوصل الى المستوى العام للأسعار عن طريق ما يسمى بالرقم القياسي والذي يعد وسيلة فنية يمكن بها التوصل الى معرفة التغير الذي طرأ في المتوسط على مجموعة كبيرة من الاسعار المتجانسة ما بين فترة معينة تتخذ اساسا وفترة اخرى نريد ان نقارنها بفترة الاساس هذه وذلك في شكل نسبة مئوية.

بمراجعة الرقم القياسي للأسعار عن السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ تبين ان الاسعار كانت دائما تتجه للزيادة وذلك على التفصيل الاتي:-

[48] توني، مرجع سبق ذكره ص ١.

جدول رقم (٢)

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وحساب معدلات التضخم.

السنة	الرقم القياسي للأسعار	حساب معدل التضخم	معدل التضخم
٢٠١١	١٠٠	غياب معلومات السنة السابقة يمنع حساب التضخم	
٢٠١٢	١١٠	(١١٠-١٠٠) ÷ ١٠٠ × ١٠٠	% ١٠
٢٠١٣	١٢٥	(١٢٥ – ١١٠) ÷ ١١٠ × ١٠٠	% ١٣.٦٣
٢٠١٤	١٤٠	(١٤٠-١٢٥) ÷ ١٢٥ × ١٠٠	% ١٢
٢٠١٥	١٥٠	(١٥٠ – ١٤٠) ÷ ١٤٠ × ١٠٠	% ٧.١٤
٢٠١٦	١٧٥	(١٧٥ – ١٥٠) ÷ ١٥٠ × ١٠٠	% ١٦.٦٦

من ذلك الجدول يتبين ان الاتجاه العام للاسعار فى ارتفاع متواصل وهذا ما يعرف بالتضخم.

ويعتبر التضخم من اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا وعلى الرغم من ذلك فان اشكالية تعريفه تظل قائمة ويرجع ذلك الى اختلاف علماء الاقتصاد حول تحديد مفهومه، ويستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الظواهر كالارتفاع المضطرد فى المستوى العام للاسعار والذى يطلق عليه تضخم الاسعار، ويقصد بالتضخم الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار مما يؤدى الى انخفاض مستمر فى القوة الشرائية للنقود ومرد ذلك الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى.

شكل رقم (١) معدلات التضخم في مصر

(الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)

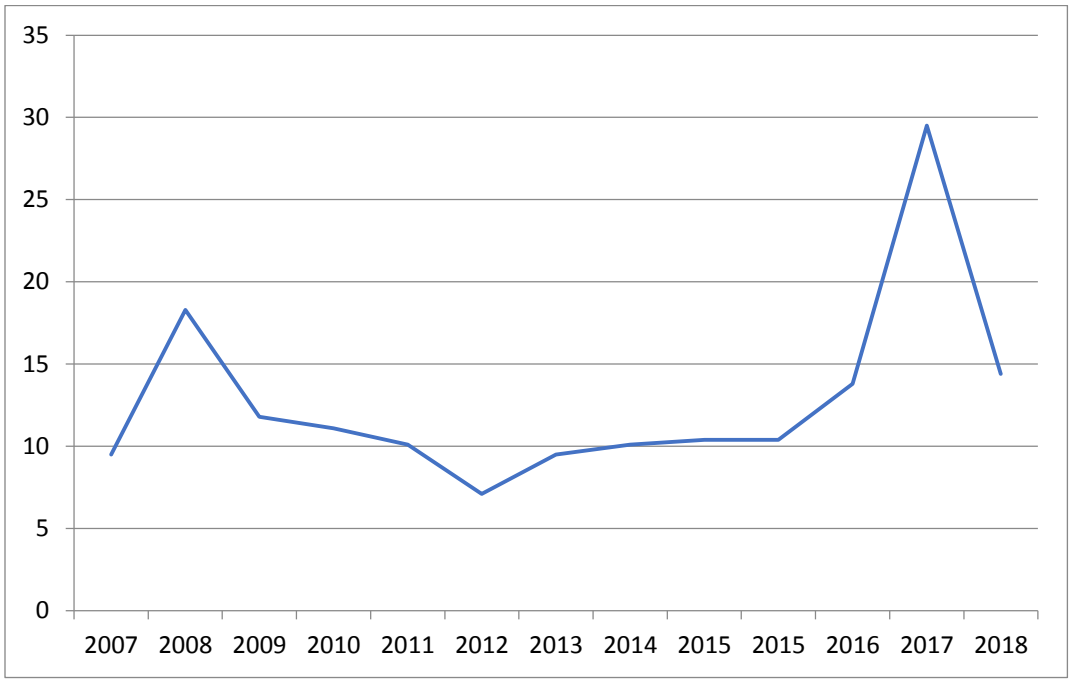

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وبعد مراجعة معدلات التضخم فى الاعوام السابقة، يجدر بنا ان نبحث هذه المعدلات قبل تحرير سعر الصرف وبعده للوقوف على تأثير التغير على المستوى العام للاسعار ومعدلات التضخم وذلك على التفصيل الآتي:-

جدول (٣)

معدلات التضخم الاجماالى للجمهورية (السنوى والشهرى) لاسعار المستهلكين%

الشهر	معدل التضخم الشهرى	معدل التضخم السنوى
٢٠١٦/٦	٠.٨	١٤.٨
٢٠١٦/٧	٠.٧	١٤.٨
٢٠١٦/٨	٢.٠	١٦.٤
٢٠١٦/٩	١.٣	١٤.٦
٢٠١٦/١٠	١.٨	١٤.٠
٢٠١٦/١١	٥.٠	٢٠.٢
٢٠١٦/١٢	٣.٤	٢٤.٣
٢٠١٧/١	٤.٣	٢٩.٦
٢٠١٧/٢	٢.٦	٣٠.٣
٢٠١٧/٣	٢.٠	٣٠.٩
٢٠١٧/٤	١.٧	٣١.٥
٢٠١٧/٥	١.٧	٢٩.٧
٢٠١٧/٦	٠.٨	٢٩.٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

من هذا الجدول يتبين تأثير سعر صرف الجنيه المصري بعد تعويمه ـ على المستوى العام للأسعار حيث انه لم يتعدى ١٤% في شهر اكتوبر ٢٠١٦ ذلك الشهر الذى سبق تحرير سعر صرف الجنيه في مستهل شهر نوفمبر ٢٠١٦ مما انعكس على معدل التضخم الشهري ليصل الى ٥% ويصل معدل التضخم السنوي ٢٠.٢% ولم يقف المعدل عند هذا الحد بل اخذ يتصاعد شهرا بعد شهر، الامر الذى ترتب عليه العديد من النتائج السلبية من تناقص القوة الشرائية للنقود، والارتفاع في المستوى العام لأسعار كافة السلع حتى التي يتم تصنيعها محلياً. الا انه وبعد ان استقر سعر الصرف انخفض معدل التضخم السنوي ليصل في شهر مايو ٢٠١٧ الى ٢٩.٧%.

سجل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الذى اعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء معدلا شهريا قدره ١.٦٧% خلال مايو ٢٠١٧ وهو ما يقارب المعدل خلال ابريل ٢٠١٧ والبالغ ١.٦٩% وانخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ٢٩.٧١% في مايو ٢٠١٧ من ٣١.٤٦% في ابريل من نفس العام، وفى ذات الوقت سجل المعدل الشهري للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزى ١.٩٩% في مايو ٢٠١٧ مقارنة بمعدل قدره ١.١٠% في ابريل ٢٠١٧ وتراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٣٠.٥٧% من ٣٢.٠٦% في ابريل.

وبمراجعة الاحصائيات يتبين وجود بعض التفاوت والتباين بين تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزى الامر الذى يؤكد ان معدل التضخم الحقيقي بلغ معدلات اكبر من ذلك وذلك لغياب الرقابة على الاسواق في تحديد اسعار السلع للمستهلكين، ويؤكد التأثير السلبى لسعر الصرف على معدل التضخم الأساسي، هو بمقارنة معدل التضخم في الفترة من يناير / مايو ٢٠١٧ بذات الفترة من الاعوام السابقة يتبين الاتي:-

جدول رقم (٤) معدلات التضخم

الشهر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
يناير	٧.١٠ %	٧.٧٣ %	٣٠.٩ %
فبراير	٧.١٥ %	٧.٥٠ %	٣٣.١ %
مارس	٧.٢١ %	٨.٤١ %	٣٢.٣ %
ابريل	٧.١٩ %	٩.٥١ %	٣٢.١ %
مايو	٨.١٤ %	١٢.٢٣ %	٣٠.٦ %

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٢-أثر ارتفاع سعر الصرف على معدلات الفقر في مصر:

في هذا السياق سوف يتم قياس أثر ارتفاع سعر الصرف على معدلات الفقر في مصر. وذلك من خلال الإجابة عن خمسة أسئلة رئيسية هي أولا، ما هو تأثير ارتفاع الدولار على القوة الشرائية للنقود المتاحة للإنفاق في جيوب المستهلكين؟ أما السؤال الثاني فإنه يتعلق بكيفية تحديد القوة الشرائية للنقود، والسؤال الثالث بكيفية تأثير انخفاض القوة الشرائية للجنيه على سعر الصرف مقابل الدولار، والسؤال الرابع هو عن تأثير انخفاض القوة الشرائية للجنيه على تحديد قيمة خط الفقر الذي يعتمده الجهاز المركزي في بحوث الدخل والإنفاق في تقدير معدلات الفقر في مصر وضرورة إعادة تقدير قيمة خط الفقر القومي، أما السؤال الخامس والأخير فإنه يتعلق بتأثير تغيير قيمة خط الفقر القومي على معدلات انتشار الفقر في مصر سواء في المدن أو في القرى، وتأثير ذلك في نهاية الأمر على ظاهرة انعدام العدالة الاجتماعية على اعتبار أن ارتفاع معدلات التضخم على الرغم من أنها تصيب الجميع، فإن أثرها النهائي يقع على فقراء المستهلكين. وفي هذا السياق فيجب أن نذكر بأن معدل التضخم هو ضريبة إضافية يتحمل الفقراء أكثر من غيرهم عبئها النهائي.[٤٩]

١/٢ تأثير سعر الصرف على القوة الشرائية للجنيه:

عندما نقول إن أسعار العملات تحددها قوى السوق، وأن تدخل البنك المركزي بكثافة ببيع الدولار بأسعار رخيصة في السوق هو إهدار لمورد نادر ودعم غير مباشر للمستوردين في اقتصاد يعاني من المزاحمة الشديدة للسلع المستوردة ضد السلع محلية الصنع، ومن الضروري هنا أن نشرح كيف تقرر قوى السوق سعر العملة المحلية، حتى نستطيع إدراك طبيعة وآليات العلاقة النقدية بيننا وبين العالم.

يعتقد بعض الناس أن حدود العالم تقع داخل نطاق المكان الذي يعيش فيه سواء كان قرية أو مدينة أو حتى الدولة التي يستوطنها، لكن العالم في الحقيقة أكبر من ذلك بكثير، ويضم كل المكونات السياسية مثل الدول والكتل والتجمعات السياسية والمكونات الاقتصادية مثل الشركات العملاقة وكذلك المنظمات الدولية التي تلعب دورا مباشرا في رسم السياسات الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، إلى جانب الأطر القانونية المنظمة للعلاقات بين دول العالم ومكوناته مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تتداخل بشكل مباشر مع قدرة أي دولة في رسم سياستها الجمركية. وفي هذا العالم الكبير يتم تدول العملات كما يتم تداول السلع، طبقا لقيمتها التي تتحدد بقوتها الشرائية.

وتتأثر القوة الشرائية للعملة بعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي وإنتاجية العمل ورأس المال ومستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ومعدلات الاستثمار والادخار والتضخم وقيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي والميزان التجاري والقدرة التنافسية العالمية للمنتجات المحلية وتفضيلات المستهلكين.[٥٠]

وبما إن العملة، الجنيه المصري، هو سلعة من السلع في سوق العملات الدولية؛ فإن انخفاض قوته الشرائية في السوق المحلي يعني بالضرورة انخفاض قدرته الشرائية خارج الحدود (بفرض حرية التحويل). أي أن قدرة الجنيه على شراء العملات الأخرى تنخفض، ومن ثم فإن سعره يتراجع في السوق.

ولغرض التبسيط أيضا فإننا سنفترض أن سوق العملات العالمية تحتوي على سلعتين فقط هما الجنيه المصري والدولار الأمريكي، وأن معدل التبادل بينهما في بداية عام محدد كان يبلغ واحد إلى واحد

54. FERREIRA, F., PRENNUSHI, G. and RAVALLION, M., *Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks*, World Bank Policy Research Working Paper No. 2160. 1999.
55. Abbasi, J. and Safdar, S., *What Determines the Behavior of Exchange Rate in Pakistan: Monetary Model Analysis?*. International Organization of Scientific Research Journal of Humanities and Social Sciences, 19(2). 2014.

(جنيه=دولار)، وعلى مدار العام بلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة ٢% في حين إن معدل التضخم في مصر وصل إلى ١٢%؛ فيكون الفارق في القوة الشرائية هو ١٢-٢= ١٠%. في هذه الحالة وبافتراض شرط التحويل الحر الكامل وباستبعاد العوامل الأخرى؛ فإن قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار يجب أن تنخفض بنسبة ١٠%، وبدلا من أن تكون القوة الشرائية للجنيه تعادل دولارا واحدا فإنها ستهبط إلى ٩٠ سنتا فقط في المتوسط. فإذا استمرت خسارة الجنيه المصري لقوته الشرائية النسبية مقابل الدولار (والعملات الأخرى) فإن قيمته تتعرض للانخفاض، وتكون سياسة التدخل من جانب البنك المركزي لإغاثة الجنيه سياسة مهدرة للموارد.

عامل لتحويل تعادل القوة الشرائية هو عدد وحدات عملة البلد المطلوبة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية كما يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. ومعامل التحويل هذا يتعلق بإجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (٥)

عامل لتحويل تعادل القوة الشرائية

2017	3.1	20.64 %
2016	2.5	5.10 %
2015	2.4	8.77 %
2014	2.2	9.18 %
2013	2.0	6.84 %
2012	1.9	17.23 %
2011	1.6	9.38 %
2010	1.5	8.84 %
2009	1.4	10.34 %
2008	1.2	10.06 %
2007	1.1	

المصدر: البنك الدولي للانشاء والتعمير، بيانات البتك الدولي

٢/٢تأثير القوة الشرائية للجنيه على خط الفقر القومي

حدد البنك الدولي في عام ٢٠١٥ خط الفقر العالمي بقيمة ١.٩ دولار مكافئ من العملة المحلية محسوبا على أساس القوة الشرائية للعملة المحلية أي ما يعرف بـ (PPP)، وهو تعبير عما يمكن وصفه بأنه "القيمة العينية للدولار" في السوق المحلي، في مقابل "القيمة العينية للعملة المحلية" أمام الدولار. وعلى الرغم من الاجتهادات المبذولة في صناعة هذا المصطلح والجداول الكثيرة التي تدخل في صناعته، فإن الحساب النهائي للأسعار في الأسواق العالمية وتكاليف المعيشة يتم احتسابها على أساس السعر الاسمي، وليس العيني إلا في حالات استثنائية تتعلق بعناصر الإنتاج غير القابلة للانتقال مثل الأرض.[٥١] ولذلك سوف نعتمد على استخدام القيمة النقدية للدولار في حساب خط الفقر. وعلى هذا الأساس فإنني اعتمادا على حسابات البنك الدولي سوف أعتبر أن خط الفقر القومي في مصر يقع عند قيمة ١.٩ دولار يوميا.

[51] Abbasi, مرجع سبق ذكره ص ص ٢٧-٣٥

وعلى هذا الأساس فإن خط الفقر القومي للفرد في مصر يكون ٦٩٣.٥ دولار في السنة في عام ٢٠١٥ أي ما يعادل ٧٦٢٨.٥ جنيه، ومن ثم فإن الأسرة التي تتكون من خمسة أشخاص تحتاج سنويا دخلا يزيد على ٣٨.١٤٢ ألف جنيه حتى لا تقع أسفل خط الفقر.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ يبلغ ٣٧٦١ دولارا (على أساس متوسط السعر الرسمي للدولار). وهذا يعني تقريبا أن خط الفقر الرسمي يعادل ١٨.٤% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر[٥٢]؛ فإذا اعتبرنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يمثل خط المنتصف الذي يفصل بين الأغنياء فوقه والفقراء تحته، فإن خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي ينطبق على الثلث الأخير من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، ويعفي الثلثين من أصحاب الدخل المنخفض من تصنيفهم على أنهم "فقراء". ومع ذلك فإننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هرم توزيع الدخل ليس متناسقا وأن هناك الكثير من الاختلالات تعكس تركز الثروة في أيدي الفئات العليا من أصحاب الدخل.

وبينما حدد البنك الدولي خط الفقر العالمي بقيمة ١.٩ دولار للفرد يوميا (ما يعادل ٢٠.٩ جنيه للفرد في مصر)، فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر حدد خط الفقر القومي (٢٠١٣/٢٠١٢) بقيمة ٤٣١٨ جنيها للفرد في المحافظات الحضرية و٣٧٦٠ جنيها سنويا في ريف الوجه القبلي. وطبقا لحسابات الجهاز فإن قيمة خط الفقر الأدنى في عموم الجمهورية يبلغ ٣٩٢٠ جنيها سنويا (٣٢٧ جنيها شهريا) في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع ٢٥٧٠ جنيها سنويا (٢١٤ جنيها شهريا). وطبقا لهذه الحسابات فإن الأسرة المكونة من ٥ أفراد تحتاج إلى ١٦٢٠ جنيها في الشهر للوفاء باحتياجاتها الأساسية، أي ١٠.٨ جنيه للفرد يوميا (لتغطية نفقات الأكل والشرب والكساء والسكن والتعليم والصحة والنقل والاتصالات وغيرها من الاحتياجات الطبيعية والاجتماعية) وهذا يعادل أقل من دولار يوميا أو ما يقرب من نصف قيمة خط الفقر العالمي الذي حدده البنك الدولي.

اتساع نطاق الفقر

إن انهيار القوة الشرائية للجنيه من شأنه أن يوسع نطاق شريحة الفقراء في مصر عن التقديرات الرسمية المتاحة حاليا. ويبين الجدول التالي تطور معدل الفقر في مصر حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ طبقا للتقديرات الرسمية، اعتمادا على أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (٦) تطور معدل الفقر في مصر

السنة	نسبة الفقر%
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦.٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١.٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٥.٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦.٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٦.٧
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧.٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢.٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

[52] تقارير البنك المركزي المصري، مرجع سبق ذكره

ويظهر الجدول حقيقة اتساع نسبة انتشار الفقر في مصر خلال الفترة منذ بداية القرن الحالي حتى الآن. فإذا أخذنا في الاعتبار أن الأرقام الرسمية لا تحمل الكثير من الحقيقة، وأن قيمة خط الفقر القومي التي استخدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقل كثيرا عن قيمة خط الفقر العالمي فإننا أن خريطة توزيع الدخل الحقيقي في مصر تظهر أن أكثر من ٥٠% من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر العالمي الذي يعادل ما يقرب من ٢١ جنيها يوميا للفرد.

إن انخفاض قيمة الجنيه المصري تعني عمليا انخفاض القوة الشرائية للجنيه في مقابل السلع المختلفة محليا وخارجيا. وبما إن أسواق الصرف العالمية مثلها مثل أسواق السلع الأخرى، فإن القيمة الحقيقية للجنيه المصري في مقابل الدولار يجب أن تنخفض لتعكس انخفاض القوة الشرائية للجنيه.

يشير خط الفقر الكلي إلى الحد الأدنى من الدخل الذي لا يمكن للفرد تلبية احتياجاته الأساسية إذا لم يحصل عليه. ويختلف تقدير خط الفقر من منطقة لأخرى داخل مصر، نتيجة اختلاف تكلفة المعيشة، وحدد الجهاز المركزي خط الفقر عند مستوى ٨٨٢٧ جنيها في السنة، وهو ما يعادل ٧٣٥ جنيها شهريا، وفقا لنتائج بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٧-٢٠١٨، وذلك مقابل ٥٧٨٧.٩ جنيه سنويا، أو نحو ٤٨٢ جنيها شهريا، في البحث السابق لعام ٢٠١٥.[٥٣]

ويأتي ارتفاع نسبة الفقر في مصر بعد قرار تعويم قيمة الجنيه المصري عام ٢٠١٦ وهو ما أدى إلى الانخفاض الحاد في قيمة العملة المصرية مما أدى لارتفاع معدلات التضخم.

٣- النموذج القياسي لتقدير أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى معيشة الافراد في مصر:

يهدف هذا النموذج إلى تحديد أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى معيشة الافراد في مصر وذلك خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٧)، بما يسمح بصياغة أكثر ملائمة للسياسات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في الحد من الآثار السلبية لهذه المتغيرات، ومن ثم، الارتفاع بمستوى معيشة الافراد في المستقبل. وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلى: أولا: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات ، ثانيا: تحديد المنهج القياسي الملائم في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج، ثالثا: تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج وتفسيرها. وتماشيا مع ذلك سيتم تناول هذا القسم من خلال خمسة بنود فرعية هي: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات، والمنهج القياسي، واختبار مدى استقرار المتغيرات بالنموذج، وتحليل التكامل المشترك، وتقدير العلاقات وتفسيرها.

١ - توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات:

يستند هذا النموذج على الاساس النظري السابق وهو ان الاستهلاك الخاص في مصر سوف يتأثر بالعديد من العوامل ومنها تعادل القوة الشرائية للجنيه والدخل الشخصي الممكن التصرف فيه ومعدل التضخم بالنسبة للمستهلكين وذلك اعتمادا على التحليل الكينزي لدالة الاستهلاك، وبالتالي فإن النموذج المقترح يتكون من الدالة التالية:

$$CE = C(1) + C(2)*IC + C(3)*NI + C(4)*PP$$

وفقا للمعادلة السابقة، فإن رموز المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عنها وطريقة قياسها، فضلا عن التوقعات القبلية للمتغيرات التفسيرية وأثرها على مستوى معيشة الافراد وفقا لمنطق الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية السابق عرضها، كانت على النحو التالي:

CE: الانفاق الاستهلاكي النهائي وهو يمثل مجموع الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي (الاستهلاك الخاص) و الاستهلاك النهائي العام للقطاع الحكومي .

[53] بحث الدخل والانفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. ٢٠١٧/٢٠١٨

IC: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

PP عامل تحويل تعادل القوة الشرائية، إجمالي الناتج المحلي (عملة محلية مقابل دولار دولي)

عامل لتحويل تعادل القوة الشرائية هو عدد وحدات عملة البلد المطلوبة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية كما يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. ومعامل التحويل هذا يتعلق بإجمالي الناتج المحلي

NI: المعدل صافي الدخل القومي للفرد (النمو السنوي٪)

صافي الدخل القومي المعدل هو إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه استهلاك رأس المال الثابت ونضوب الموارد الطبيعية.

يستخدم البحث تحليل السلاسل الزمنية السنوية للبيانات التي تغطي الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٧) وقد تم تجميع هذه البيانات، من خلال مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي لعام ٢٠١٨.

٢- المنهج القياسي :-

سوف يعتمد البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج باستخدام البرنامج الاحصائي eviews وكانت نتيجة المعلمات المقدرة هي:

CE = 81.14198372 - 0.1077343827*IC + 0.0661499635*NI + 5.793531743*PP

Dependent Variable: CE
Method: Least Squares

Sample: 1991 2017
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	81.14198	1.024960	79.16603	0.0000
IC	-0.107734	0.071427	-1.508305	0.1451
NI	0.066150	0.123475	0.535737	0.5973
PP	5.793532	0.666924	8.686950	0.0000

R-squared	0.794037	Mean dependent var	87.47556
Adjusted R-squared	0.767172	S.D. dependent var	4.127522
S.E. of regression	1.991621	Akaike info criterion	4.351728
Sum squared resid	91.23071	Schwarz criterion	4.543704
Log likelihood	-54.74833	F-statistic	29.55688
Durbin-Watson stat	0.491592	Prob(F-statistic)	0.000000

ويلاحظ من هذا التقدير ما يلي:

اولا: النموذج:

يتضح من بيانات الجدول السابق ان معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared ٠.٧٦٧١٧٢مما يدل على القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج والتي تساوي ٧٦% ، كما ان اختبار Prob(F-statistic) ٠.٠٠٠٠٠٠ مما يؤكد على معنوية النموذج الاحصائية.

ثانيا: معلمات النموذج:

١- ppوهو معامل تحويل تعادل القوة الشرائية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر للتغيرات في سعر صرف الجنيه المصري، ويتضح من خلال بيانات الجدول السابق انه ذو معنوية احصائية (prob=0.0000) كما ان معامله يساوي (5.793532) واشارته موجبة اي ان اي تغير في سعر الصرف سوق يؤدي الى تغير مستوى معيشة الافراد والذي يعبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي (المتغير التابع) وفي نفس الاتجاه، كما ان تغير سعر الصرف بمقدار واحد سوف يؤدي إلى تغير مستوى معيشة الافراد بمقدار (5.793532) وفي نفس الاتجاه.

٢- المتغيرين الاخرين وهما (IC) و (NI) وهما معدل التضخم وصافي الدخل فليس لهما تأثير معنوي في النموذج حيث قيمة (P value) اكبر من 0.000 عند مستوى معنوية ٥% .

ويتضح مما سبق ان تغير سعر الصرف سوف يؤدي إلى تغير مستوى معيشة الافراد في مصر وهذا ما يتفق مع التحليل النظري السابق، من ان تعويم سعر الصرف قد أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة وازياد معدلات الفقر في مصر.

الخاتمة: الخلاصة، والنتائج والتوصيات

أولاً: الخلاصة

هدف الفصل الأول من الدراسة إلى تناول الأدبيات الاقتصادية عن أسعار الصرف، إلى جانب ذلك استعرض الباحث التطور التاريخي لتغيرات سعر الصرف للجنيه المصري. من خلال المبحث الأول، استعرض البحث مفهوم وأنواع سعر الصرف، التصنيفات المختلفة، والنظريات التي تفسر تغيرات أسعار صرف العملة. ثم قام بسرد تغيرات أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وأبرز أسباب هذه التغيرات في الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٧ من خلال بيانات البنك المركزي المصري.

قام الباحث في الفصل الثاني بتناول دراسة مستوى المعيشة من خلال التعريف بمفهومه والتفريق بين مستوى المعيشة والفقر. إلى جانب ذلك، تناول طرق قياسه المباشرة وغير المباشرة. ثم استعرض الباحث بيانات الدخل والانفاق لنفس الفترة، وذلك لتوضيح التطور الذي حدث في متوسط حجم الانفاق العائلي للأسرة المصرية ولتفسير هذه التغيرات اعتمد الباحث بصورة رئيسية على تغيرت الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. استمد الباحث البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي تتمثل في بحث الدخل والانفاق والاستهلاك والكتاب الاحصائي السنوي للجهاز.

واستتبع الباحث في الفصل الثالث متناولاً البيانات الخاصة بكلاً من سعر الصرف، معدلات التضخم، ومعدلات الانفاق الاستهلاكي للأسرة المصرية، بالتحليل والاستدلال على العلاقة فيما بينهم، مستخدماً في ذلك الأرقام الواردة في التقرير السنوي للبنك المركزي المصري كمصدر للتعرف على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، إلى جانب بيان بحث الدخل والانفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري للحصول على بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وحجم الانفاق الاستهلاكي للأسرة المصرية واتخاذها كوسيلة للاستدلال على مستوى المعيشة وحجم التغيرات التي طرأت عليه. من خلال هذه البيانات استخلص الباحث أن هنالك تأثيراً سلبياً على مستوى المعيشة ومعدلات الفقر الخاصة بالأسرة المصرية كنتيجة لتغيرات سعر صرف الجنيه المصري عبر الفترة محل الدراسة.

ثانيا: أهم النتائج:-

١. اثبتت الدراسة ان هناك تأثير قوي لتغير سعر الصرف على مستوى معيشة والافراد وذلك من خلال دراسة الاثر على مستوى الاسعار (التضخم) والاثر على معدلات الفقر في مصر، وقد انتهى البحث إلى وجود علاقة معدلات التضخم، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى وجود علاقة قوية بين انخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع معدلات الفقر في مصر.
٢. اوضحت الدراسة ان دور السياسة النقدية من خلال تبني سياسة تعويم الجنيه المصري (بعد فترات طويلة من التثبيت) وفي ظل برامج الاصلاح الاقتصادي كانت سببا مباشرا في انخفاض مستوى معيشة الأفراد وارتفاع معدلات الفقر خاصة عقب قرار التعويم، وانه يلزم على السياسة النقدية تبني سياسات مصاحبة لتخفيض سعر الفائدة حتى يمكن كبح جماح التضخم.
٣. تعرضت الدراسة للتطور التاريخي لتغير اسعار الصرف والسياسات النقدية المصاحبة لبرامج الاصلاح الاقتصادي وقرض صندوق النقد الدولي وما صاحبه من تعويم للعملة كان الغرض الاساسي منه جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتقليل العجز في ميزان التجاري المصري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات.
٤. أوضح البحث العلاقة بين مستويات المعيشة ومعدل الفقر في مصر من خلال دراسة محددات مستوى المعيشة والطرق المختلفة لقياسها واشهرها طريقة الانفاق/ الدخل وتطورها خلال الفترة محل الدراسة.
٥. اثبت البحث ان انخفاض مستو معيشة الافراد وارتفاع نسبة الفقر في مصر لتصل إلى ٣٢.٥% يرجع إلى العديد من العوامل والتي من اهمها تغير سعر الصرف الذي اثر ليس فقط على الاسعار المحلية

للسلع والخدمات ولكنه ايضا اثر على اسعار الواردات من السلع الاساسية والتي تمثل النسبة الاكبر من واردات مصر.

٦. إن قرار تحرير سعر الصرف، كان له بالغ الأثر على الطبقتين المتوسطة والفقيرة، لما أحدثه من ارتفاعات كبرى في معدلات التضخم و الأسعار ، أنه على الرغم من القضاء على السوق السوداء للعملة وانتهاء أزمة الدولار ، إلا أن الأثار الجانبية لتحرير سعر الصرف، مؤلمة وشديدة، متمثلة في ارتفاع التضخم إلى مستويات تاريخية، كما تفاقمت معدلات الديون، لارتفاع الديون الخارجية، بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي تكبدها المستوردون.

ثالثا: أهم التوصيات:

١- يجب على الحكومة المصرية ان تتبع حزمة من السياسات المالية والنقدية في تناغم مع بعضها البعض حتى تستطيع مواجهة مشاكلها الاقتصادية ومنها التضخم والفقر والديون الداخلية والخارجية.

٢- إن قرار تحرير سعر صرف الجنيه، كان لازمًا وضروريًا، على الرغم مما خلفه من غلاء كبير في الأسعار ، موضحًا أنه يجب أن تكون هناك إرادة واضحة لدى المواطنين لتحمل الغلاء، بجانب وجود آليات واضحة لمحاربة التضخم .

٣- اوصى البحث بضرورة تخفيض معدلات الفائدة حتى تستطيع الحكومة الصرية جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية التي هي من الضرورة بمكان لزيادة الانتاج وهو الاساس في علاج كافة المشاكل الاقتصادية.

٤- إن تحرير سعر صرف العملة الوطنية إذا رافقته إصلاحات اقتصادية تركز على الإنتاج والتصنيع، من شأنه أن يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة التصدير والحد من الاستيراد غير الضروري، واستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب وهو ما سيؤدي لتحسن وضعية الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو وتراجع مستويات التضخم وتعافي العملة المحلية تدريجيا.

٥- أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الموازنة تزيد من مخصصات توسيع مظلة برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل" وكرامة"، لافتا إلى أن الحكومة تستعد لإجراء تعديلات على منظومة المعاشات بناء على تقييم اكتواري حديث للنظام الحالي لضمان سلامته المالية، بما في ذلك إصلاح الهيكل التنظيمي لصناديق التقاعد العامة لتوفير إدارة واستثمار أكثر فعالية لأصولها.مما يؤدي إلى تخفيض حدة الاثار السلبية على محدودي الدخل والفقراء.

٦- أن الحفاظ على مرونة سعر الصرف وسياسة نقدية حذرة وحكيمة، تعد أمور ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي للتحوط ضد حالة عدم اليقين التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع الأجنبية

1- Goldberg, P.K. and M. Knetter. 1997, *Goods Prices and Exchange Rates: What Have We Learned?, Journal of Economic Literature 35: 1243–72.*
2- Kraay, A., 2007, *The welfare effects of a large depreciation: the case of Egypt, 2000-05*. The World Bank.
3- Kallianiotis, J., 2013, *Exchange Rates and International Financial Economics: History, Theories, and Practices*, Springer.
4- Krugman, P.R. and Obstfeld, M., and Melitz, MJ (2012). *International economics: Theory & policy*, pearson.
5- Blanchard, O. and Johnson, D.R., 2013, *Macroeconomics*. Pearson.
6- International Monetary Fund, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions* (Washington, October 2017).
7- Burange, L.G. and Ranadive, R.R., 2011, *The Evolution of Exchange Rate Regimes: A review*, university of Mumbai – department of Economics.
8- MacDonald, R., 2007, *Exchange rate economics: theories and evidence*, Routledge.
9- Abbasi, J. and Safdar, S., 2014. *What Determines the Behavior of Exchange Rate in Pakistan: Monetary Model Analysis?*. International Organization of Scientific Research Journal of Humanities and Social Sciences, 19(2).
10- Floyd, R., 2016, *Econometric modeling of exchange rate determinants by market classification: An empirical analysis of Japan and South Korea using the sticky-price monetary theory*, Proquest No.10242838.
11- Cvrlje, D., & Ćorić, T. (2010). *Macro & micro aspects of standard of living and quality of life in a small transition economy: The case of Croatia*. *EFZG working paper series*, (02).
12- Curcio, C. (2005). *A New Economic Measure of the Standard of Living Ranking US Metropolitan Areas*. *Duquesne: Duquesne University*.
13- Haughton, J., & Khandker, S. R. (2009). *Handbook on poverty+ inequality*. World Bank Publications.
14- Jorgenson, D. W., & Slesnick, D. T. (2014). *Measuring social welfare in the US national accounts. In Measuring Economic Sustainability and Progress* (pp. 43-88). University of Chicago Press.
15- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2011). *Economic Development* 11. *Addison-Wesley, Pearson, ISBN, 10*.
16- Brux, J. M. (2015). *Economic issues and policy*. Cengage Learning.
17- Vach, D. (2013). *Measuring living standards with income and expenditures in the Czech Republic: how much does treatment of housing costs matter?.* Charles University in Prague, Institute of Economic Studies.

18- O'Donnell, O., Van Doorslaer, E., Wagstaff, A., & Lindelow, M. (2016). *Analyzing health equity using household survey data*. 2007. *Washington, DC: The World Bank*.
19- FERREIRA, F., PRENNUSHI, G. and RAVALLION, M., 1999, *Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks*, World Bank Policy Research Working Paper No. 2160.
20- Abbasi, J. and Safdar, S., 2014. *What Determines the Behavior of Exchange Rate in Pakistan: Monetary Model Analysis?*. International Organization of Scientific Research Journal of Humanities and Social Sciences, 19(2).

ثانياً: المراجع العربية

٢١- حسين، محمد عبد المجيد ومبارك، كوثر، ٢٠١٨، أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار المحلي في مصر، المركز الديمقراطي العربي.
٢٢- والي، أسماء وشوقي، أميرة وثايت، آية، ٢٠١٧، *الآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية: دراسة حالة بوليفيا بالتطبيق على القتصاد المصري*، المركز العربي الديمقراطي.

٢٣- الأمين، الباز، ٢٠١٦، *مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين ١٩٦٤ – ٢٠١٥*، مجلة رؤى اقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي – الجزائر، العدد الحادي عشر.
٢٤- توني، محمود. (٢٠٠٥). *الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، افريقيا بين التحول الديموقراطي والتكيف الهيكلي*، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.
٢٥- كيطان، حسين. (٢٠١٢). *الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية في دول عربية مختارة*، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.
٢٦- الباجوري، خالد. (٢٠١٦). *تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري*، اتحاد الغرف العربية.
٢٧- البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي ٢٠٠٨-٢٠٠٩*. القاهرة ٢٠٠٩.
٢٨- البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي ٢٠١٠-٢٠١١*. القاهرة ٢٠١١.
٢٩- البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي ٢٠١٢-٢٠١٣*. القاهرة ٢٠١٣.
٣٠- البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي ٢٠١٤-٢٠١٥*. القاهرة ٢٠١٥.
٣١- البنك المركزي المصري، *التقرير السنوي ٢٠١٦-٢٠١٧*. القاهرة ٢٠١٧.
٣٢- البحطيطي، عبد الرحيم، (٢٠١٢). *دراسة تحليلية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على دالة الرفاهية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مدينة جدة-المملكة العربية السعودية*. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.
٣٣- تم تجميع بيانات الانفاق العائلي من إصدارات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في الفترة ١٩٩١-٢٠١٦.
٣٤- تم تجميع بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين من إصدارات الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦.